بتاريخ: 9 فبراير 2022 العدد: 665 المصدر: انتربرايز (2022-1-31)

الاتحاد الأوروبي يطعن ضد الاشتراطات المصرية لتسجيل الواردات أمام منظمة التجارة

قدم الاتحاد الأوروبي طعنا في منظمة التجارة العالمية ضد الاشتراطات المصرية لتسجيل الواردات، والتي وصفها بأنها "تعسفية"، وتنتهك قواعد منظمة التجارة العالمية، وفق ما قالته المفوضية الأوروبية في بيان لها الأربعاء الماضي.

رابط الخبر

الرأي

- أصدرت وزارة التجارة والصناعة في 16 يناير 2016، القرار رقم 43 بشأن تعديل القواعد المنظمة لتسجيل المصانع المؤهلة لتصدير منتجاتها إلى جمهورية مصر العربية، والذي اشترط التسجيل المسبق للشركات الأجنبية في سجل الشركات المؤهلة للتصدير إلى مصر لكي يمكنها تصدير شحناتها إليها، والتي تتضمن مجموعة محددة من المنتجات تتراوح من مواد غذائية وزراعية إلى الأجهزة المنزلية[1].
- يفتقر القرار إلى آلية التنفيذ والمرونة اللازمة، وبرهن على ذلك أحد التصريحات الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة أنها بصدد إصدار رؤية لكيفية تطبيق القرار[2]، إلا أنها لم تصدر حتى كتابة هذا التقرير.
- واجه الموردون لمصر من مختلف الدول منذ صدور القرار صعوبات عدة من بينها غياب الشفافية والغموض في إجراءات التسجيل وطول مدتها وزيادة المدفوعات غير الرسمية، مما نتج عنه شطب نحو 886 مصدر أجنبي لمصر وفقا للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات[3].

[1] https://www.youm7.com/story/2020/2/16/%D8%B3-%D9%88-%D8%AC-%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%AA%D9%87-%D8%B9%D9%86-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AC%D9%8A%D9%84/4632584

[2] https://www.youm7.com/story/2020/2/15/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B1%D8%AF%D8%A9/4632288

[3] https://www.cairo24.com/1468804

- اتخذ بعض الموردين المتضررين، وتحديدا الاتحاد الأوروبي، إجراء لدى منظمة التجارة العالمية يتضررون فيه من هذا القرار باعتباره إجراء تقييدي للواردات، وحاجز غير جمركي يخالف قواعد منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي قد ينتهي إلى فرض عقوبات على مصر.
- في محاولة للخروج من هذا المأزق، طُرحت اقتراحات متعددة لتعديل القرار من بينها إعفاء الشركات متعددة الجنسيات بما فيها أعضاء الاتحاد الأوروبي من تنفيذ القرار، إلا أن تعديل القرار على هذا النحو يزيد الأمر تعقيدا وسوف يؤدي إلى تمييز غير مقبول بين الموردين، مما يسيء إلى سمعة مصر ويؤثر سلبا على التجارة والاستثمار.
- المقترح الأنسب للخروج من هذا المأزق هو الإيقاف الفوري لتطبيق هذا القرار على جميع الموردين من مختلف الدول، خاصة في ظل غياب آليات تنفيذ مدروسة ومرنة، بالإضافة إلى أن وجود مثل هذا القرار لم ينتج عنه أي تحسن في الصادرات المصرية أو تراجع في الواردات، وفقا لغرفة التجارة الأمريكية في مصر.
- وأخيرا، ينبغي التأكيد على ضرورة إجراء تحليل التكلفة والعائد لأي قرار حكومي ودراسة تأثيراته بشكل تفصيلي على جميع الأطراف المعنية قبل إصداره، ووضع ذلك على أجندة الإصلاحات المقترحة لعملية صنع السياسات العامة في مصر.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

© ECES 2022 المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة.